

مؤتمر

اللاجئين السوريين في الأردن

سؤال المجتمع والإعلام

البحر الميت - الأردن

8 - 10 كانون الأول 2014

خلفية عامة

تعد مشكلة اللاجئين السوريين العابرين للحدود الدولية واحدة من أبرز تداعيات الأزمة السورية المحتدمة منذ مطلع عام 2011، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية تفاقمت مشكلة اللاجئين وازدادت آثارها سواء على اللاجئين أنفسهم أو على الدول والمجتمعات المستضيفة وعلى المجتمع الدولي.

يوجد اليوم (منتصف عام 2014) نحو 2,3 مليون لاجئاً سورياً خارج الوطن؛ معظمهم ينتشرون في دول الجوار (الأردن، لبنان، تركيا، العراق، مصر) وفي أنحاء أخرى من العالم، حيث تبدو مشكلة اللاجئين أكثر وقعاً وتأثيراً في كل من الأردن ولبنان وتركيا، نتيجةً لأعداد اللاجئين الكبيرة التي تفوق الدول المستضيفة الأخرى، ونتيجةً ما تعانيه هذه الدول من ظروف اقتصادية صعبة ومن ضغط على البنية التحتية والمرافق.

وفي الوقت الذي لا يبدو فيه أفق واضح لحل الأزمة السورية وعودة اللاجئين إلى وطنهم تزداد احتمالات تفاقم هذه المشكلة على شكل موجات لجوء جديدة ومفاجئة، وفي تقدير موادر أن يطول أمد اللجوء بكل ما يعنيه من آثار وتداعيات واحتياجات.

وفي ضوء هذه الحقائق تبرز أهمية توفير المعلومات وإدارة حوارات متعددة الأطراف والمستويات حول واقع هذه الأزمة وآثارها، من خلال سمع أصوات الخبراء والأكاديميين وقادة الرأي والقادة الاجتماعيين وعدم الاكتفاء بأصوات السياسيين وحدهم.



أزمة اللاجئين السوريين في الأردن

أ- الخبرة الأردنية

من المعروف أن الأردن شهد موجات من اللاجئين لم تتوقف منذ أكثر من ستة عقود، ما قد يجعل الأردن أكثر دولة في العالم استقبلت لاجئين بعد الحرب العالمية الثانية بالمقارنة مع عدد السكان، الأمر الذي يجعل الأردن أقرب إلى أن يوصف بحالة (الطوارئ التاريخية مع اللاجئين) التي لم تتوقف منذ بدء موجات اللاجئين الأولى من فلسطين عام 1948، ففي عام 1967 فوجى الأردن بموجة أوسع على اثر الاحتلال الفلسطيني للضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تتوقف حالة طوارئ اللاجئين على القضية الفلسطينية. في عام 1974 وعلى اثر اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية استقبل الأردن العديد من اللاجئين والوافدين اللبنانيين، فيما شهدت البلاد موجة كبيرة من البشر مع بدايات التسعينيات حينما نزح أكثر من (300) ألف من الأردنيين والفلسطينيين المقيمين في الكويت اثر الاحتلال العراقي للكويت في آب 1990.

إلى جانب ما سبق، فتحت أوضاع العراق في عقد التسعينيات الباب أمام موجات من النازحين والوافدين العراقيين، الأمر الذي وصل ذروته في الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله في عام 2003 حيث قدر عدد النازحين والوافدين العراقيين إلى الأردن نحو 750 ألف.

وإذا ما أضيف إلى تلك الموجات وما تركته من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية موجات اللاجئين السوريين، فإن جزءاً كبيراً من الحيوية والطاقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والدولة في الأردن قد استهلك في إدارة شؤون اللاجئين وفي مواجهة التحديات التي تفرضها هذه الحالة.

وفي الوقت الذي لم يوقع فيه الأردن على اتفاقية الأمم المتحدة للعام 1951 الخاصة بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاجئين، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين للعام 1967، إلا أن الأردن كان على مدى خبرته في التعامل مع شؤون اللاجئين من أكثر دول العالم التزاماً بالمبادئ والمعاهد الدولية المتصلة بحقوق اللاجئين، حيث وقع الأردن في عام 1967 على مذكرة تقاصم مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين حددت آلية يتم بموجبها التعامل مع أعداد اللاجئين، واشتملت هذه المذكرة على شرط أن لا تزيد فترة استضافة اللاجئين عن ستة أشهر تقوم بعدها المفوضية السامية للاجئين بتأمين عودة اللاجيء إلى موطنها أو نقله إلى بلد آخر.



بـ- الأـزـمـة عـلـى الـأـرـض الـأـرـدـنـيـة

منذ منتصف عام 2011 يواجه الأردن آثار الأزمة السورية التي أدت إلى موجات واسعة من اللجوء، حيث وصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة (UNHCR) نحو 620 ألف لاجئ إضافة إلى نحو 750 ألف سوري وفروا عبر الحدود دون تسجيل وينتشرون في المدن والمحافظات الأردنية.

إن حركة اللجوء السوري إلى الأردن أدت بالمعيار الكمي إلى زيادة عدد سكان الأردن نحو 22% وهي زيادة قسرية سريعة ومفاجئة لبلد يعاني من ظروف اقتصادية صعبة وبني تحتية غير مؤهلة لاستيعاب موجات سكانية قسرية بهذا الحجم، وتحديداً في ضوء ندرة الموارد الأساسية وفي مقدمتها المياه والطاقة، الأمر الذي شكل عبئاً سياسياً وإدارياً وإنسانياً في إدارة هذه الموجات من اللاجئين والوفاء بالحد الأدنى المطلوب من ضمادات حقوق الإنسان لهم في المأوى والغذاء والأمن. فيما ذهبت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة اللاجئين بشكل عميق في التأثير في كفاءة المجتمع الأردني ومؤسساته، حيث يشهد الاقتصاد الأردني تحت وطأة هذه الأزمة المزيد من التعقيدات من بينها زيادة المديونية العامة بنسبة تقدر نحو 16% خلال السنوات الثلاثة الأولى من الأزمة، كذلك تفاقم فجوة عجز الحساب التجاري المكون من الفرق بين الصادرات والواردات، أما الأثر على سوق العمل فيبدو واضحاً في زيادة البطالة بمعدل نقطتين مئويتين خلال العامين الأوليين من الأزمة.

وفي قطاع الخدمات الأساسية وصل عدد الطلبة السوريين في المدارس الأردنية إلى نحو 120 ألف طالب وطالبة معظمهم في المدارس الحكومية، ويشكل هؤلاء الطلبة زيادة قسرية تصل إلى نحو 11% من مجمل أعداد الطلبة الأردنيين، في حين لا يشكل عدد الطلبة السوريين المنخرطين في المؤسسات التعليمية سوى ثلث الأفراد من الفئة العمرية في سن التعليم من اللاجئين المنتشرين في المخيمات وخارجها، أما في مجال الصحة فيتحمل الأردن عبء كبير في توفير الرعاية الصحية الأساسية للاجئين حيث تصل كلفة اللاجي الواحد سنوياً في القطاع العام نحو 270 ديناراً أردنياً، وتزداد الأعباء والكلف الإضافية المترتبة على استضافة اللاجئين في قطاعي المياه والكهرباء حيث يواجه الاقتصاد الأردني تحديات مزمنة في هذين القطاعين.

لقد ساهم المجتمع الدولي والمنظمات الأممية والمؤسسات الإقليمية بشكل واضح وجاد في دعم قدرات الأردن في مواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة السورية على الأردن، ولكن هناك شكوكاً رسمية مستمرة من عدم كفاية هذا الدعم أي العجز في الدعم مقابل حجم الالتزامات المترتبة على الأردن ما يحتاج تقييم ومراجعة خطط الاستجابة الدولية.

إن مجتمعات اللاجئين السوريين في الأردن وفي دول الجوار تحتاج إلى فهم أكثر عمق من منظور حقوق الإنسان، ومن المنظور الثقافي، أي فهم الآثار النفسية والثقافية على الهوية وعلى نوعية الحياة والطريقة التي يتشكل فيها جيل جديد في المخيمات والعشونيات السكانية داخل المدن والقرى وتأثير ذلك على نمط الحياة والسلوك والثقافة السياسية وتحديد الخيارات.

أهداف المؤتمر

1. بناء قاعدة معلومات وبحوث حول حالة اللاجئين السوريين في الأردن تحديداً، وفي دول الجوار بشكل عام وإتاحتها أمام وسائل الإعلام والباحثين.
2. توفير فرصة لبناء شبكة علاقات من المؤسسات والمنظمات المعنية بشؤون اللاجئين السوريين مع وسائل الإعلام.
3. إتاحة المجال لتطوير فهم أفضل وأكثر موضوعية عن أحوال اللاجئين السوريين وعن التحديات التي تواجههم.
4. تطوير فهم أفضل وأكثر موضوعية عن ظروف الدول المستضيفة للاجئين وتحديداً الأردن والتحديات التي تواجهها في استدامة تقديم الخدمات للاجئين، والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها.
5. استعراض تجارب وسائل الإعلام في تغطية شؤون اللاجئين السوريين.
6. تقديم سيناريوهات مستقبلية حول تطور أزمة اللاجئين وتقييم أدوار الدول المستضيفة، منظمات الإغاثة الدولية والإقليمية والمحلية والدول المتاحة وأدوار وسائل الإعلام.



محاور المؤتمر

أولاً: خصائص اللاجئين السوريين في الأردن

- التركيب الديموغرافي.
- التعليم.
- الأوضاع المهنية.
- الأوضاع الاقتصادية.

ثانياً: أوضاع اللاجئين السوريين في الأردن

- الانشار والسكن.
- أوضاع المخيمات.
- اللاجئون خارج المخيمات.
- العمل ومصادر الدخل.
- الصراعات الاجتماعية داخل مخيمات ومجتمعات اللاجئين.
- ظروف الأطفال والنساء.
- أمن اللاجئين.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية لأزمة اللاجئين على الأردن

- الآثار الاقتصادية الكلية.
- الآثار على قطاع التعليم.
- الآثار على قطاع الصحة.
- الآثار على قطاع المياه.
- الآثار على قطاع البنية التحتية والخدمات.
- الآثار على قطاع الخدمات البلدية.

رابعاً: الآثار الاجتماعية

- الفقر والبطالة.
- الآثار الاجتماعية والثقافية.



خامساً: الإغاثة والعمل الإنساني

- تقييم جهود الإغاثة المحلية.

- تقييم جهود الإغاثة الأممية والإقليمية والدولية.

- تجارب مؤسسات الإغاثة.

سادساً: الخطاب الإعلامي حول أزمة اللاجئين السوريين.

سابعاً: تجارب وسائل الإعلام في تغطية أزمة اللاجئين السوريين.

ثامناً: تحديات إعلامية

- الوصول إلى معلومات اللاجئين.

- حقوق اللاجئين في الوصول إلى وسائل الإعلام.

تاسعاً: الفعاليات الموازية للمؤتمر

- ورشة عمل تدريبية: التغطية الإعلامية لشأن اللاجئين.

- ورشة عمل: أصوات من المخيمات.

المخرجات المتوقعة للمؤتمر (اللاجئون السوريون ووسائل الإعلام)

.1. مشاركة نحو 250 مشارك ونحو 50-60 ورقة عمل.

.2. مشاركة نحو 20 وسيلة إعلام إقليمية ودولية في تقديم تجارب وشهادات إعلامية.

.3. إصدار وثيقة على شكل ميثاق شرف أو مدونة سلوك عربية لتغطية شأن اللاجئين.

.4. إنشاء موقع إلكتروني متخصص بتغطية شأن اللاجئين ووضع أوراق العمل ومخرجات المؤتمر عليه.

.5. إصدار كتاب بأوراق العمل المشاركة في المؤتمر.